



Distr.  
GENERAL

A/39/522/Add.2  
23 November 1984  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
البنود ١٠٩ و ١١٣ و ١١٧  
من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٥-١٩٨٤

وحدة التفتيش المشتركة

النظام الموحد للأمم المتحدة

تكاليف الموظفين ومعرض جوانب استخدام الموارد  
البشرية والمالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة

إضافة

تعليقات الأمين العام

يتشرف الأمين العام أن يقدم إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش  
المشتركة المعنون "تكاليف الموظفين ومعرض جوانب استخدام الموارد البشرية والمالية في الأمانة  
العامة للأمم المتحدة" (A/39/522 و Corr.1).

## تعليقات الأمين العام

١ - يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " تكاليف المؤلفين ومعرض جوانسب استخدام الموارد البشرية والمالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ( Corr.1 A/39/522 ) أجور المؤلفين في الفئة الفنية وما فوقها ( الفقرات ١١ الى ٦٢ والتوصيات ١ الى ٣ ) ، وزيادة عدد موظفي الأمم المتحدة ( الفقرات ٦٥ الى ٧١ والتوصيات ٤ و ٥ ) ، وسألته تحديد الأولويات وتعيين الأنشطة التي فات أوانها أو الأنشطة الحديثة أو عديمة الجدوى ( الفقرات ٧٢ الى ٨٨ والتوصية ٦ ) .

### أولا - أجور المؤلفين في الفئة الفنية وما فوقها ( الفقرات ١١ الى ٦٢ والتوصيات ١ الى ٣ )

٢ - تمس المسائل التي تناولها المفتشون تحت هذا العنوان جميع منظمات النظام الموحد ، وقد قامت لجنة التنسيق الإدارية باستعراض هذه المسائل وأحيلت ملاحظاتها الى الجمعية العامة في الوثيقة A/39/522/Add.1 .

### ثانيا - زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة ( الفقرات ٦٥ الى ٧١ والتوصيات ٤ و ٥ )

٣ - يوصي المفتشون بأنه لا ينبغي ، من حيث المبدأ ، أن يكون هناك في غضون فترتي الميزانيتين القادمتين ، انشاء لوائح جديدة أو نقل لموظفين من وظائف تمول من موارد خارجة عن الميزانية الى وظائف " تمول من الميزانية " ، وأنه ينبغي ان تولي الجمعية العامة عناية متأنية لامكانيات إعادة توزيع الموظفين الموجودين لصالح " الأنشطة التنفيذية " .

٤ - ويرى المفتشون أن الأمانة العامة تعاني من الافتقار الى الكفاية والافراط في البيروقراطية وأنه يمكن اثبات هذا باستعراض حصة الموارد المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بالأنشطة " غير الفنية " . وفي هذا المجال قدم المفتشون بيانات عن فترتي السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تتعلق بمجموع الاعتمادات والحصة المتصلة من هذه الاعتمادات بالأنشطة " غير الفنية " . وقال المفتشون ان هذه الحصة زادت بسرعة أكثر من مجموع الاعتمادات وأن الطابع البيروقراطي لهذا يزداد توسعا . ويرى

.../...

المفتشون بوجه خاص أن الحصة من الاعتمادات ذات الصلة بالباب ٢٨ من الميزانية ، الإدارة والتنظيم ، مرتفعة بصورة مفرطة . وذكروا في نفس الوقت أنه إذا ما أريد لفهم "أقصى حد من التقيد" أن يكون قابلا للتطبيق العملي حقا ، فإنه ينبغي تعزيز دور إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم واشتراكها أكثر في عملية تحديد الاحتياجات من المولفين وتحديد الأولويات . ويطلب المفتشون إيلا اهتمام خاص إلى "الخدمات غير الفنية" من خلال إعادة توزيع الموارد بصورة ملموسة لصالح "الأنشطة التنفيذية" .

٥ - وكما أشار الأمين العام في خطابه أمام اللجنة الخاصة في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ (انظر A/C.5/39/SR.17) فإن الادعاءات بشأن ما يسمى بعدم الكفاءة المستمرة في الأمانة العامة لا أساس لها . ولا يمكن تقييم أداء الأمانة العامة الشامل على أساس حصة الموارد المخصصة "للأنشطة غير الفنية" كما لا يمكن إعادة توزيع هذه الموارد على "الأنشطة التنفيذية" إذ أن الأخيرة لا تعمل أساسا من الميزانية البرنامجية العادية للمنظمة ، ماعدا البرنامج العادي للتعاون التقني . وأن الأنشطة المدرجة في الميزانية البرنامجية تحت عناوين أجهزة تقرير السياسة ، والتوجيه التنفيذي والإدارة ومراجع النشاط أو الخدمات المشتركة هي أنشطة مترابطة ومتكاملة ، ولا توجد هذه الأنشطة ولا يمكن أن توجد في عزلة بعضها عن بعض . وأن أي توسع في البرامج الفنية لا يجري في فراغ بل يؤثر على الخدمات ذات الصلة التي ينبغي توفيرها لدعم البرامج . ولا يمكن تقسيم الأنشطة المضطلع بها أو الخدمات التي تؤديها المنظمة تقسيما دقيقا ومحددا إلى فئات مثل "فنية" و "غير فنية" على النحو الذي حاول المفتشون إجراؤه ولا يمكن أن تحلل بهذه الكيفية . وعلى سبيل المثال فإن من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن تصنيف مسؤوليات المناهضة للتنفيذ بين اللجان الإقليمية ، والمديرين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنها مسؤوليات "غير فنية" بصورة خالصة على الوجه المقترح في التقرير .

٦ - وحتى لو تسنى إجراء تصنيف على شاكلة التصنيف الذي حاول إجراؤه المفتشون ، فمن المشكوك فيه ، أن يتسنى الحصول على نتائج ذات مغزى من جراء مقارنة الاعتمادات لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، دون تحليل للتطورات المستجدة والعوامل المتداخلة .

٧ - ويمكن التدليل مثلاً على هذه النقطة ، بأفضل صورة ممكنة ، باستعراض الاعتمادات فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية فقد زادت الاعتمادات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة من ٥١٤ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى ١٨٣ ٨٠٠ دولار في عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - أى بزيادة ٧١٤ في المائة . أما الاعتمادات المتعلقة بمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية فقد زادت من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار الى ٩٠٠ ٣٠٠ دولار وهي زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة . والنتيجة الخاطئة التي يمكن استخلاصها من استعراض هذه المبالغ هي ان هذا النمو كان مفرطاً ، باعتبار ان الاعتمادات الكلية لم تزد الا بنسبة ١٤٣ في المائة . بيد ان اجراً تحليل أدق لهذه التغيرات يبين انه في فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، فان تدبير الأموال فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة لم يتم سوى بالنسبة لنصيب الأمم المتحدة فقط وليس بالنسبة للتكاليف الكلية كما هو الحال في الوقت الراهن ، وان الاعتمادات فيما يتصل بالمركز المعني بالشركات عبر الوطنية لا تتعلق بعام ١٩٧٥ فقط ان المركز كان قد انشئ في أواخر عام ١٩٧٤ ولم يكن قد جرى البت في حيز القضايا التي كان سيطلب منه معالجتها . من هنا يلزم ممارسة الحيطة والتحفظ عند استخلاص نتائج متعلقة بالزيادات في الموارد لبرنامج بعينه بالاشارة الى الزيادة في الاعتمادات الكلية في الميزانية . ويرى الأمين العام انه لا ينبغي أن يكون ثمة تقرير سبق لعدد الوثائق وتوزيع الموارد بين الأنشطة والخدمات قبل أن يصار الى اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة .

٨ - ولا ينبغي بحال تفسير ذلك على انه يشكل سياسة غير متقيدة فيما يتعلق بتخصيص الموارد فيما بين الأنشطة . فقد غلب الأمين العام على قناعة مستمرة بضرورة الاستمرار في ايلاء اهتمام عيق بالحفاظ على توازن ملائم بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الأمانة العامة . ولا بد في هذا الصدد من ملاحظة ان الهدف الذي تسعى لتحقيقه الاقتصاديات الادارية بغية تعظيم الموارد المخصصة لتلبية المتطلبات الموضوعية للدول الأعضاء ، يشكل أحد العناصر الأساسية التي ما برحت توجه صياغة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية . من هنا فان الأمين العام يحذو الحفاظ على نفس النهج المستخدم في اعداد الميزانية البرنامجية الحالية والموصوف في مقدمة تلك الوثيقة .

ثالثا - مسألة تحديد الأولويات وتحديد الأنشطة التي  
فأت أو أنها أو الحديثة أو عديمة الجدوى  
الفقرات ٧٢ إلى ٨٧ والتوصيتان ٦ و ٧

٩- يوصي المفتشون باتخاذ إجراءات أكثر فعالية فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتحديد الأنشطة التي فأت أو أنها أو الأنشطة ذات الخففة الحديثة أو الأنشطة عديمة الجدوى، وأن يوسع هذا الأسلوب ليشمل جميع البرامج الرئيسية وغيرها من البرامج، وأن يرتفع المستوى الذي يتم فيه تحديد الأولويات وتبذل فيه جهود الاستعداد إلى مستوى البرامج الفرعية ويوصي المفتشون أيضا بأنه سيكون من المفيد في المستقبل إذا ما كانت المعلومات المقدمة إلى هيئات الإدارة عن الألفاء المتوقع للنشاطات، مشفوعة ببيانات توضح كمية الموارد البشرية والمالية التي سيتمكن إطلاقها، وأنه سيكون مستحسنا إذا ما جرى تقدير العناصر البرنامجية على أساس الموارد المطلوبة.

١٠- وقد ظلت قضية تحديد الأولويات وتحديد الأنشطة التي فأت أو أنها موضع دراسات من جانب وحدة التفتيش المشتركة والأمين العام، وعلى أساسها أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والعشرين بنظام لتحديد الأولويات ما لبثت أن صادقت عليه الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ( القرار ٢٢٧/٢٦ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ) وفي هذا القرار طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، من طريق لجنة البرنامج والتنسيق تقريرا عن سير هذا النظام الجديد يكشف عن الصعوبات التي صودفت أو يقدم مقترحات لمعالجتها ، وبمضي إلى الحاجة إلى إدخال تعديلات جديدة في الهياكل والإجراءات ومن بينها ، في جملة أمور، تلك التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة والوفود أثناء مناقشة مسألة الأولويات أمام اللجنة الخاصة في دورتها السادسة والثلاثين . وقد أعد تقرير استجابة لهذا الطلب ( A/C.5/39/7 و Corr.2 ) وعلى أساس استعراض للخبرات المكتسبة في تطبيق النظام الجديد ، فقد طرح الرأي القائل بأن من السابق لأوانه استخلاص أي نتائج واضحة في هذا العدد . ولهذا لم يجر اقتراح أي تغييرات في التقرير وبدلا من ذلك كان الاقتراح بالاستمرار في استعراض سير النظام الجديد ، ويشارك في هذا الرأي أيضا لجنة البرنامج والتنسيق كما يتبين في الفقرة ٣٢٧ من تقريرها عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين ( ١ ) .

١١- ويلزم التأكيد ، في هذا السياق ، على أن الأمين العام يولي أهمية كبيرة لوضع الأولويات في عملية الميزانية البرنامجية بما يتماشى والرفقات التي تصدر عنها بوضوح السدول

الاعضاء وهذا الاهتمام ينعكس بصورة كاملة وفصلة مثلا في التعليمات التي اصدرها الامين العام لاعداد التصورات المقدمة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين القادمة .

### الحواشي

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم

٣٩ ( A/38/39 ) .

-----